فلا يكون جوهرا فان الاعراض قد تكون مشخصة لمحا لها
قال المحقق قال المحقق الطوسي وح في شرحه الاشارات بان
الاشكال والالوان والاوضاع فواعل لوجود الجسم اب
تشخصه مع انها اعراض له وقال بعض المحققين ان الزمان
يشخص لوجود الحركة مع قيامه بها وعرضيته لها اما وجه
عدم الورود فهو انه خلاف الضابطة المذكورة المبرهنة
عندهم والحق عندي ان الضابطة المذكورة لم تتم في فصول
الاجسام الطبيعية المركبة كالاسفاس والنحاس والذهب
والفضة والاشجار والنباتات فان صورها التي هي في
بعض المواضع فصول لا تحصل لوجودات محالها التي هي اجناس
فان محالها هي المركبة الممتزجة من العناصر وهي متحصلة قبل
فيضان الصورة عليها وقد بيناه مفصلا في بعض الحواشي
ان شئت فارجع اليه وهذا الذي ذكرناه في التوبيخات فانما هو
على المعنى الثاني من المتفرع عليه واما على المعنى الاول منه وهو ان
الفصل يرفع ابهام الجنس ويحصله نوعا معينا فلا يتفرع عليه
الفرع الاول لجواز التركيب من امرين كل منهما عام وخاص
من وجه ولا يلزم الدور لتغاير الجهتين وقد اورد بعض
المحققين على ابطال هذا التركيب دليلا وهو اهو كن وهن
من بين السكوت فرأينا ترك ذكره واز احته احري وكذا
لا يتفرع عليه الفرع الرابع وهو ان الفصل لم يفارق الا
جنسا واحدا فان الفصل يجوز ان يكون اعم من وجه من
مفهومين عامين كذلك فيجوز ان يكون المفهومات المذكورات
جنسين لهذا الفصل وذلك مبنا على التجويز المذكور من
تركيب ماهية حقيقته من امرين بينهما عموم وخصوص
من وجه ولو ما دلت فيما قلنا من الاحتمال

المذكور

المذكور لوجوه ان الفرع الثاني والثالث ايضا لا يتفرع
على المعنى الاول من المتفرع عليه وكذا لا يتفرع عليه
الفرع الخامس ان يجوز ان يكون بعض من الاعراض
فصلا ذاتيا ومميزا نوعيا لبعض الجواهر سيما في المركبات
العنصرية كما يتهما عليه انفا وما قالوا من ان الانواع الطبيعية
الجوهرية لا تتحصل من جوهر وعرض كما هو المشهور بين
المشائين فذلك قول لا برهان عليه اذ غاية ما قالوا في بيانه
ان بين الجوهر والعرض تنافر ليس بين الجوهرين والعرضين
من نوعين واحدة فذلك كلام اقناعي نعالطي فان الاتحاد
الحلولي الذي هو مناط التوقد الطبيعي في النوع الحقيقي
من المركبات اشد في العرض والجوهر من الجوهرين وبيانه
على وجه التحقيق والتفصيل ان الواحدة الحقيقية المعتبرة في النوع
الحقيقي على نحوين الاول واحدة الذات ووحدة الوجود هو
وهي انما تتأتى في البسائط الحقيقية التي لا شائبة للتركيب
الحقيقي فيها كالعقول والنفوس والثاني وحدة الحلول وهي
انما تتأتى في المركبات الحقيقية كالجسم وانواعه الطبيعية
من الافلاك والعناصر ولا يتأتى فيها هذه الوحدة من
وحدة الوجود والذات اما الثانية فظاهر فان الذاتين
المتغايرتين بالذات مما لا يعقل اتحادهما كذلك الا بالانقلاب
وذلك باطل كما بينهما سلفا انفا من ان الكلام في الذات
المنافية بالفعل من الاجزاء الحقيقية الموجودة فيها وقد
صرحوا بوجودها في الانواع المركبة للجسم الطبيعي وهذا
الموافق لما يقتضيه العقل السليم والفهم المستقيم وبيانه
ان الوجود عرض ولا يتصور قيام عرض واحد شخصي
بمحلين كذلك واما اتحاده مطلق الوجود فهو غير مطلوب في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)